الآثار الاقتصادية للموائمة التجارية الدولية فى تسويق القطن المصرى *

بعد الحرب العالمية الثانية

للدكتور زكى محمود شبانه

مدرس الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة الأسكندرية

تمهيد :

لقد كان من أهم الظواهر الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية استحكام صعوبات تبادل النقد الدولى واتجاه سياسة الحكومات المختلفة إلى تدعيم الحواجز التجارية الدولية التى نبتت أثر الأزمة الاقتصادية الكبرى فى سنة ١٩٣٠ ثم ساعد على قيامها انها اتخذت وسيلة من وسائل الحرب الاقتصادية . ثم أخذت هذه السياسة فى الانتشار من دولة إلى أخرى خلال الأعوام الأولى فيما بعد الحرب ، ولقد كان أكثر السلع دوليا تأثرا بهذه السياسة القطن فقد كانت أسواقه العالمية تعتبر أحسن أسواق السلع تنظيما فى العالم، فظهرت فى الأسواق نظم وأساليب فرضتها الحكومات المختلفة كان أبرزها التعريفة الجمركية المانعة وقيود التصدير ونظام الحصص الاستيرادي الذى يضع حدا اعلا لاستيراد السلعة ويحدد استعمال النقد فى الصادرات والتدخل الحكومى لتدعيم الاسعار والاختزان لأغراض حربية. ولقد كان لصعوبة تبادل النقد الأثر الأول فى تضييق تجارة القطن الدولية ، ولكن عولج هذا الموقف عن الناحية الأمريكية بما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات وقروض للدول الصناعية لتمويل مشترى القطن الأمريكى ، فقد بلغ القطن المستورد من الولايات المتحدة خلال عام ١٩٥١ والذى تم تحويله بواسطة إدارة التعاون الاقتصادى الأوربى « مشروع مارشال » نحو نصف مجموع صادرات الولايات المتحدة خلال عام ١٩٥١ .

والواقع أنه لا توجد دولة من دول العالم ظهر تخصصها واعتمادها على محصول واحد فى بنيانها الاقتصادى القومى كاعتماد مصر على القطن سواء من ناحية تشغيل الزيادة السكانية أو من ناحية الوصول إلى أقصى ما يمكن من الربح فى البنيان

* نشرت باللغة الانجليزية فى مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٧٥ الصادر فى يناير ١٩٥٤

الاقتصادى الزراعى الشخصى والزراعى العام أو من ناحية انتاج سلعة يمكن تبادلها بنقد أجنبى يكفى حاجة البلاد منه ، وفضلا عن ذلك فان كثيرا من الصناعات العالمية كبعض الصناعات الحربية فى السفن والطائرات والسيارات الضخمة الكبيرة وصناعة خيوط الحياكة الميكانيكية وغيرها لا تزال وستبقى ولو فى مدى قصير معتمدة اعتمادا كليا على القطن المصرى فوق الطويل التيلة « ١ ٣/٨ بوصة أو أطول » بل إنى لا أبالغ إذا قلت إن له قوة احتكارية انفرادية يتمتع بها دون غيره من جميع أصناف القطن والخيوط الصناعية أو الطبيعية .

والحقيقة الاخرى التى لا يمكن انكارها أن مصر تعتمد على الاسواق الخارجية أكثر من غيرها من كبار الدول المنتجة للقطن ، إذ أن ما تستهلكه مصر محليا من قطنها لا يزيد عن ٢٠ ٪ من محصولها البالغ ٦ ٪ من محصول العالم « انظر الجدول رقم ١ » بينما يبلغ متوسط ما تستهلكه الولايات المتحدة حوالى ٦٠ ٪ مما تنتجه من القطن برغم انها تنتج نصف محصول العالم كله . ولذا كانت أهمية مصر فى تجارة القطن الدولية أكثر مما تدل عليه ارقام الانتاج ، واهمية تجارة القطن الدولية لمصر أكثر مما تدل عليه ارقام التصدير فان القطن يمثل ٨٢ ٪ من مجموع قيمة صادرات مصر لسنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩ ولم تقل النسبة عن ٨٠ ٪ من مجموع الصادرات منذ ١٩٤٧ بل لقد بلغت ٨٧ ٪ سنة ١٩٥٠ . ولا تزال أهم البلاد المستوردة للاقطان المصرية الطويلة التيلة « ١ ١/٨ - ١ ٣/٨ بوصة » والأطول تيلة « ١ ٣/٨ بوصة أو أطول » هى المملكة المتحدة والهند وفرنسا وإيطاليا والمانيا وسويسرا ثم بلجيكا بينما نجد اليابان هى أهم سوق للأقطان القصيرة التيلة ، ولقد كانت فرنسا والمانيا تتنازعان المكانة الثانية بعد المملكة المتحدة تليها اليابان قبل الحرب أما فى السنوات الأخيرة فقد ظهرت الهند بين أهم الدول المستورة للقطن فكانت الثانية فى خلال مواسم : ١٩٤٨ / ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ، ١٩٥٠ / ١٩٥١ بل إنها استوردت ثلث صادرات مصر من القطن الأطول تيلة « ١ ١/٢ بوصة فما فوق » ولقد برزت روسيا وأسبانيا فى سوق القطن المصرى فى السنين الأخيرة ، أما الولايات المتحدة الأميركية فتحد استيرادها للقطن المصرى قيود الحصص المفروضة على القطن الطويل التيلة والمقدرة بحوالى ٩٣٫٠٠٠ بالة فى العام . ولكنها تستورد سنويا أكثر

من هذا القدر . بل لقد بلغ استيرادها أحياناً ضعف هذه الكمية كما حدث فى عام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ وذلك لاحتياجها له فى الأغراض الحربية . وقد قل الطلب على القطن المصرى الأطول تيلة فى الموسمين الأخيرين بسبب تحول المملكة المتحدة والهند إلى القطن السودانى السكلاريدس الأطول تيلة « ١/٢ ١ بوصة فما فوق » . وارتباطهما باتفاقات خاصة ، وبسبب زيادة إنتاج الحرير الصناعى فى كل من فرنسا وإيطاليا والمانيا ، فضلا عن الأثر السيء للعوائق التجارية الدولية التى فرضتها الحكومات فى وجه التجارة القطنية العالمية .

الجدول رقم ١ - إنتاج وصادرات القطن المصرى *

بآلاف البالات (البالة = ٥٠٠ رطل انجليزى)

الموسم (أغسطس — يوليه)	الإنتاج	الصادرات
١٩٣٤ — ٣٨	١٨٦٤	١٧٤٤
١٩٤٧ — ٤٨	١٢١٩	١٥٧٧
١٩٤٨ — ٤٩	١٨٤٠	١٧٠٠
١٩٤٩ — ٥٠	١٧٨٦	١٦٤٧
١٩٥٠ — ٥١	١٧٦٢	١٥٣٨
١٩٥١ — ٥٢	١٦٧٣	٩١٢
١٩٥٢ — ٥٣	٢٠٥٦	١٧٣٥
١٩٥٣ — ٥٤	١٤٦٧	٠٠٠

ويعتبر القطن المصرى مثلا كاملا لأساتذة تدريس التجارة الدولية عند دراسة الحواجز الاقتصادية التجارية فى التجارة الدولية ، لأنه يقابل فى طريق تسويقة كل أنواع العوائق الاقتصادية المعروفة وخاصة فى السنين الأخيرة ، فالتعريفة الجمركية ، ونظام الحصص ، والمشتروات الحكومية ، وضرائب التصدير ، والتفضيل التجارى

* المصدر : مجلة « القطن » التى تصدرها اللجنة الاستشارية الدولية للقطن بواشنطن كل ثلاثة أشهر — عدد إبريل ١٩٥٤ .

لبعض الدول ، وقيود النقد ، وقيود التصدير ـ كل هذه العوامل تقف سداً منيعاً في وجه التجارة القطنية الحرة .

والجدول « رقم ٣ » يرسم صورة واضحة لما يقابل القطن المصرى من عوائق تجارية فى بعض أسواقه المعروفة ، والواقع أنه لا يمكن أن يظهر الأثر الحقيقى لهذه العوائق التجارية الدولية على القطن المصرى أرقاماً كهذه ، ولكننا سنتقدم خطوة بتحليل الموقف الاقتصادى للقطن المصرى فى بعض أسواقه الأوربية والأمريكية .

العوائق التجارية فى طريق القطن المصرى إلى أسواق القطن الأوربية :

يحتل القطن المصرى مكانا ممتازاً فى أسواق أكثر الدول المستهلكة للقطن فى أوربا كالمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وأسبانيا والمانيا . ولا ترجع مكانته الاقتصادية تجارية كانت أو صناعية إلى طول تيلته فحسب ، ولكن لمتانته ولجودة صفاته العامة التى لاتتوافر فى غيره من الأقطان الطويلة التيلة الأخرى . فالمملكة المتحدة ـ وهى أكبر مركز فى العالم لانتاج غزل القطن الرفيع والمنسوجات القطنية الدقيقة والتى بنت صناعتها القطنية الدقيقة منذ منتصف القرن الماضى على أساس المزرعة المصرية القطنية ـ استمرت عميلنا الأول التقليدى وخاصة للاصناف الطويلة التيلة وللرتب العالية إلى ماقبل العام الماضى ، والسوق الانجليزية هى أكبر سوق عالمى لاستيراد القطن ، فهى تستورد القطن الآن من أكثر من ثلاثين دولة منتجة ، ورغم الاختلاف الكبير فى الكميات المستوردة سنويا من مختلف دول العالم فإن السياسة الاقتصادية البريطانية تتجه نحو العمل على توجيه الاستيراد وتوجيه المصانع الانجليزية للغزل والنسج نحو استهلاك القطن الإفريقى غير المصرى ، فى حين أن بريطانيا قد خفضت استيرادها من القطن المصرى فى عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ فقد استوعبت الأسواق البريطانية من القطن السودانى أكثر من ٣٠٠ر٠٠٠ بالة فى حين أن متوسط استيرادها من هذا القطن سنويا كان لايتجاوز ٢٠٠ر٠٠٠ بالة ومما أثر فى استيراد انجلترا للقطن المصرى اشتراك الحكومة البريطانية الفعلى فى تجارة القطن ، فقبل الحرب العالمية الثانية كان يقوم باستيراد القطن تجار وأصحاب مصانع الغزل ، وكان القطن المستورد يتعامل فيه ببورصتى ليفربول ومنشستر عن

الجدول رقم ٢ — الواردات من القطن لأهم أسواق القطن المصرية*

وأهم العوائق التجارية الموجودة بها للاعوام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢ — ١٩٥٣

الدولة المستوردة	أهم العوائق التجارية فى وجه القطن المصرى	الموسم يوليه — أغسطس	استيراد السوق من كل أقطان العالم	استيراد السوق من القطن المصرى	النسبة المئوية للقطن المصرى من كل أقطان العالم بالسوق	النسبة المئوية للقطن المصرى المستورد من صادرات القطن المصرى
			الف باله	الف باله	٪	٪
المملكة المتحدة	١ — استيراد القطن مقيد بقيود الاستيراد	١٩٤٧ — ٤٨	١٣٢٢	٣٨١	٢٨ر٨	٢٤ر٢
	٢ — المشتريات بواسطة لجنة مشتريات القطن الحكومية	١٩٤٨ — ٤٩	٢٢٥٦	٥١٩	٢٣ر٠	٣٠ر٥
	٣ — الاسعار تحدد بواسطة لجنة مشتريات القطن	١٩٤٩ — ٥٠	١٨٨٨	٣٢١	١٧	١٩ر٥
		١٩٥٠ — ٥١	١٩٧١	٤١٢	٢٠ر٩	٢٦ر٨
		١٩٥١ — ٥٢	١٨٢٦	٧٢	٣ر٩	٧ر٩
		١٩٥٢ — ٥٣	١٣٢١	٧٢ر٤	٥ر٩	٤ر٢
فرنسا	١ — استيراد القطن مقيد بقيود الاستيراد	١٩٤٧ — ٤٨	٨٢٠	١٨٧	٢٢ر٨	١١ر٨
	٢ — المشتروات بواسطة لجنة شبه حكومية G.I.R.C	١٩٤٨ — ٤٩	١١٢١	١٢٦	١١ر٢	٧ر٤
	٣ — الأسعار تحدد بواسطة هذه اللجنة	١٩٤٩ — ٥٠	١٣٣٤	٢٢٣	١٦ر٧	١٣ر٥
	٤ — الضرائب الآتية مفروضة على القطن :	١٩٥٠ — ٥١	١٠٦٦	١٠٠	٩ر٤	٦ر٥
	(ا) ٢,٢ ٪ من القيمة تعريفة جمركية					
	(ب) ١ ٪ ضريبة تبادل تجارى	١٩٥١ — ٥٢	١١٨٥	١١٦	٩ر٨	١٢ر٧
	(حـ) ١,٥ ٪ ضريبة محلية	١٩٥٢ — ٥٣	١٢٧٣	٢٥٩	٢٠ر٣	١٤ر٩

إيطاليا	١ — استيراد القطن مقيد إلا من مناطق الاسترليني	١٩٤٧ — ٤٨	٦٤١	١٩٩	٣١	١٢ر٦
		١٩٤٨ — ٤٩	٩٨٢	١٦٠	١٦ر٣	٩ر٤
	٢ — تدفع تعريفة جمركية مقدارها ١٥٠ ليرة على كل ١٠٠ كجم من القطن المستورد	١٩٤٩ — ٥٠	٩٧٩	١١٨	١٢	٧ر٢
		١٩٥٠ — ٥١	١٠٢٢	١٦٧	١٦ر٣	١٠ر٦
		١٩٥١ — ٥٢	٨٤٦	١٠١	١١ر٩	١١ر١
		١٩٥٢ — ٥٣	٧٩٠	١٧٣	٢١ر٨	٩ر٩
الهند	١ — استيراد القطن شبه مقيد	١٩٤٧ — ٤٨	٥٦٦	٢١٦	٣٨ر٢	١٣ر٦
	٢ — تدفع تعريفة جمركية مقدارها ٢ آنا على كل رطل من القطن المصري	١٩٤٨ — ٤٩	٨٣٩	٣٤٧	٤١ر٣	٢٠ر٤
		١٩٤٩ — ٥٠	٩٥٠	٢٥٤	٢٦ر٧	١٥ر٢
		١٩٥٠ — ٥١	٧٩٦	٢١٩	٢٧ر٥	١٤ر٢
		١٩٥١ — ٥٢	١٠١٣	١١٨	١١ر٦	١٢ر٩
		١٩٥٢ — ٥٣	٥٦٢	٢٠١	٣٥ر٨	١١ر٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١ — نظام الحصص مفروض على الأقطان من $1\frac{1}{16}$ بوصه — $1\frac{1}{32}$ بحصة قدرها ٤٥ر٦٥٦ر٤٢٠ رطلا في العام .	١٩٤٧ — ٤٨	٢٣٤	٨٨ر٢	٣٧ر٧	٥ر٥
		١٩٤٨ — ٤٩	١٦٣	٩٥ر٨	٥٨ر٨	٥ر٦
		١٩٤٩ — ٥٠	٢٤٥	١٣٦	٥٥ر٥	٨ر٣
	٢ — تدفع تعريفة جمركية مقدارها ٥ر٣ سنتات على كل رطل من القطن الطويل التيلة من $1\frac{1}{16}$ بوصة أو أطول	١٩٥٠ — ٥١	١٨٨	١٠٩	١٢ر٤	٧ر١
		١٩٥١ — ٥٢	١٢٣	٩٢ر٧	٧٥ر٣	١٠ر٢
		١٩٥٢ — ٥٣	٢٠٦	١١٧	٥٦ر٨	٦ر٧

* المصدر — مجلة القطن الشهرية التي تصدرها اللجنة الدولية الاستشارية للقطن بواشنطن اعداد ديسمبر سنة ١٩٥٢ وفبراير ١٩٥٣ وأبريل ١٩٥٤

طريق البيع الحاضر والبيوع الآجلة التى كانت تقوم على أساس حماية الغزالين والمستوردين ضد تقلبات الأسواق غير المنتظرة إلى أن اضطرتهم الحرب إلى توقف السوق الحر والاتجاه نحو قيام مراقبة القطن التابعة لوزارة التموين الانجليزية فى مارس سنة ١٩٤٢ بمهمة استيراد وتوزيع القطن ثم حولت مهمتها إلى لجنة مشتروات القطن بعد ذلك فى أول يناير ١٩٤٨ ونتيجة لذلك أصبح استيراد القطن المصرى عن طريق اتفاقات لجنة القطن البريطانية التى أصبحت تقوم ببيع القطن للغزالين البريطانيين بالسعر الذى تحدده اللجنة ، مراعية فى ذلك المصلحة العامة البريطانية ومحتفظة بأرباحها كاحتياطى عام للقيام بعملية الاستيراد ، ولقد بلغت أرباح اللجنة من قيامها باستيراد القطن نحو الثلاثين مليونا من الجنيهات منذ أول أبريل ١٩٤٦ واحتفظت اللجنة بهذا الاحتياطى حماية لها من تقلبات الأسعار ، وفى الموسم القادم ستفتح بورصة ليفربول وتسلم مهمة لجنة مشتروات القطن إلى التجار وأصحاب المصانع أنفسهم . وأمام ذلك يمكن تلخيص السياسة الاقتصادية القطنية البريطانية العامة فيما يلى :

١ — سياسة توجيهية وتنظيمية مسيرة .

٢ — تفضيل تجارى فى استعمالاتها للنقد الأجنبى لزيادة الدخل القومى البريطانى

٣ — استخدام القوة الفصالية الجماعية .

وإزاء هذه السياسة البريطانية تأثر سوق القطن المصرى فى بريطانيا تأثراً عكسيا واتجهت السياسة البريطانية لصناعة النسج والغزل اتجاها كليا نحو تشجيع استيراد الأقطان السودانية والأفريقية الأخرى استيرادا أدى إلى تدهور كبير فى استيعاب الأسواق البريطانية للأقطان المصرية ، ومما ساعد على ذلك زيادة المخزون من القطن المصرى فى الأعوام الماضية والتدهور الحالى فى إنتاج المنسوجات وخاصة المنسوجات الدقيقة والغزل الرفيع ، ولهذا فان من الصعب التنبؤ بإمكانيات استيعاب الأسواق البريطانية فى المستقبل للقطن المصرى إلا بدراسة اقتصادية إحصائية دقيقة لجميع العوامل المؤثرة والمنتظر تأثيرها على صناعة النسج والغزل ، بل المؤثرة على جميع النواحى المختلفة للانتاج الصناعى البريطانى والعالمى ودراسة المنافسة المنتظرة من الأقطان الأخرى وغيرها من خيوط الغزل الطبيعية والصناعية .

وتعتبر إيطاليا الثالثة من ناحية استيراد القطن المصرى ، فلقد بلغ مقدار القطن الذى دخل الموانىء الايطالية بعد الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٦ — ٤٧ نحو ١٫٩٠٠٫٠٠٠ بالة منها ٩٠٠٫٠٠٠ بالة من القطن الأمريكى ، ومن القطن المصرى ٢٧٠٫٠٠٠ بالة والباقى من البرازيل وبيرو وجزائر الهند الغربية ، وبعد هذا العام قامت فى سبيل التبادل التجارى بين البلدين بعض العقبات مع الحكومة الإيطالية ، ففى أبريل ١٩٤٨ قررت الحكومة الإيطالية ضرورة دفع ثمن الصادرات إلى مصر بالدولارات ، وفى نفس الوقت أصدرت الحكومة المصرية قراراً مماثلا وبنفس الأسلوب من ناحيتها ، فكانت إيطاليا لا تحصل على القطن المصرى إلا بالدولار ، وأحيانا بدفع الثمن سلعا إيطالية أى مقايضة ، وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ اتفقت الحكومتان على تسهيل التبادل التجارى وأبلغت البنوك المصرية أن إيطاليا صرح لها بشراء القطن المصري بالاسترليني الذى يدفع فى بنك انجلترا لحساب مصر من الحساب الإيطالى ، على أن تكون المبادلة النقدية حسب سعر لندن ، وهذا فى الحقيقة صورة من العوائق التجارية الدولية التى لاقاها القطن المصرى بعد الحرب العالمية الثانية .

أما فرنسا فتشترى القطن المصرى عن طريق لجنة شبه حكومية G . I . R . C وتمنح هذه المؤسسة قروضا من الحكومة من نوع النقد الأجنبى الذى تريده ، ويدير هذه المؤسسة مجلس من الغزالين وتجار القطن ، ولقد قدمت هذه اللجنة خدمات جليلة لصناعة الغزل والنسج الفرنسية من ناحية الصنف والرتبة والكمية . وفى موسم ١٩٤٦ / ٤٧ كان لعامل ندرة النقد الأجنبى بفرنسا وخاصة الدولار الأمريكى وضعف مقدرة الاسترليني على التبادل معه تأثير كبير على خفض مشتريات فرنسا للقطن الأمريكى مما زاد فى استيراد فرنسا للقطن المصرى فبلغ مقدار ما استوردته فرنسا منه فى ذلك حوالى ٢١٩٫٠٠٠ بالة فكانت العميل الثانى لاستيراد القطن المصرى ، وفى يونيه ١٩٤٨ عقدت اتفاقية تجارية بين فرنسا ومصر ، وبفضل هذه الاتفاقية سهل الكثير من المعاملات بين الحكومتين مما جعل فرنسا تستورد فى موسم ١٩٤٨ / ٤٩ نحو ١٢٧٫٠٠٠ بالة ، وفى موسم ١٩٤٩ / ٥٠ اشتركت فرنسا مع مصر فى اتفاقية تجارية فتمكنت فرنسا من تصدير منتجات

ومصنوعات فرنسية بمبلغ ١٤ مليون جنيه مصرى مقابل استيراد القطن المصرى والكتان والجلود ، وبلغت واردات فرنسا من القطن المصرى فى هذا الموسم حوالى ٢٢٣٫٠٠٠ بالة أما فى السنتين الأخيرتين فبلغ استيراد القطن المصرى إلى الأسواق الفرنسية أكثر من ٢٠٠ ألف بالة فى حين أن فرنسا لم تستورد من القطن السودانى شيئاً .

وعلى وجه عام يمكن القول بأن اسواق القطن المصرى فى أوربا قد تأثرت تأثرا عكسيا بحل مشاكل النقد الامريكى فى موسمى ١٩٥٠ – ٥١ و ١٩٥١ – ٥٢ وبالمساعدات الضخمة التى قدمتها مشروعات التعاون الاقتصادى الاوربية فلقد استوردت الدول الاوربية المشتركة فى هذه المشروعات أكثر من ٥٠ ٪ من وارداتها من القطن الامريكى منحة ، بل بلغ أحيانا ٨٥ ٪ من الواردات منحه ، وأيضا كان لاشتراك الحكومات فى تجارة القطن المصرى سواء أكان من ناحية الطلب أم العرض فى تسويق القطن المصرى فلقد زاد اعتماد المصانع والدولة المستهلكة للقطن المصرى على الشراء المركزى الحكومى نتيجة للصعوبات النقدية والاتفاقات التجارية الثنائية سواء أكانت عن طريق المقايضة أو التبادل التجارى المركب . اما من ناحية العرض والإنتاج فإن أكثر دول العالم المنتجة للقطن اتجهت إلى ناحية شراء القطن من المنتجين بنفسها أو تحديد اسعاره أو تقديم منح تصديرية للمصدرين كما فعلت الولايات المتحدة والبرازيل ، وكنتيجة لهذا التدخل الحكومى فى تجارة القطن أصبحت أكثر الصفقات القطنية الدولية التى عقدت فى العالم فى السنين الأخيرة نتيجة لاتفاقات مباشرة بين الحكومات المنتجة والمستهلكة .

العوائق التجارية التى تجابه القطن المصرى فى الأسواق الأمريكية :

يلاقى القطن المصرى فى السوق الأمريكى كل أنواع الحواجز التجارية التى نمت فى السنين الأخيرة ، فمن الناحية التاريخية كان القطن المصرى يستعمل بكثرة فى الولايات المتحدة سواء فى ذلك الطويل التيلة الذى كان يستعمل فى صناعة الكاتشوك والاطول تيلة « ١ ١/٢ بوصة » وهو يستعمل فى صناعة خيوط الحياكة . أما الآن فالقطن المصرى الطويل التيلة « ١ ٣/٨ – ١ ١/٨ بوصة » قد انسحب نهائيا من هذا السوق كأثر للتعريفة الجمركية التى فرضتها أمريكا بقانون سنة ١٩٣٠ والذى فرض سبع سنتات على كل

رطل من القطن المصرى ، وتبعا لذلك ارتفع سعر القطن المصرى الطويل التيلة « ١ ١/٨ – ١ ٣/٨ » عن سعر القطن الايلند المساوى له فى التيلة ، وكحقيقة واقعة اصبحت المصانع الامريكية للنسيج تعتمد فى غزلها على المصانع الأجنبية التى يمكنها شراء القطن المصرى بدون تعريفة ثم يصدرون الغزل للولايات المتحدة الامريكية كما كانت تفعل اليابان ثم انخفضت هذه التعريفة الجمركية من ٧ سنتات إلى ٣ ١/٢ سنتات نتيجة للاتفاق التجارى بين الولايات المتحدة وبيرو فى ٢٠ يوليه ١٩٤٢ ، وعلى أى حال فلقد تحولت أكثر صناعة الإطارات إلى القطن الامريكى لأنه ارخص ، وأخيرا تحولت منه إلى استعمال خيوط الغزل الصناعية التى عمت هذه الصناعة الآن .

أما القطن الاطول تيلة « ١ ٣/٨ بوصة فما فوق » فكان أحسن حظا من زميله رغم العقبات المتوالية التى يضعونها فى وجهه ، فما كاد الرئيس روزفلت يقدم لزراعه منحه ومساعداته تحت قانون التعديل الزراعى لسنة ١٩٣٣ حتى ارتفع سعر القطن الامريكى على أثر سياسة تسعير الزروع الاميركية التى انتهجتها الحكومة تحت هذا القانون ، فاتجهت المصانع الأمريكية إلى زيادة استهلاك القطن المصرى ، ذلك لأن هذه المصانع اصبحت تشترى القطن المصرى بسعر أقل من مثيله الامريكى ، وأمام هذا الموقف ارادت الولايات المتحدة إغلاق السوق نسبيا امام القطن المصرى ففرضت نظام الحصص على القطن الطويل فى سنة ١٩٣٩ ووضعت للقطن المصرى حصة تقدر بنحو ٤٥ مليون رطل سنويا أى بمعنى أنه فى أى عام ابتداء من ٢٠ سبتمبر لا يمكن أن يدخل من القطن المصرى إلى الويالات المتحدة أكثر من ٩٠ ألف بالة بقانون استثنائي ، وفى كل عام يقدر أصحاب المصانع الامريكية احتياجاتهم بأكثر من ذلك ، ولضمان حصولهم على مطلوباتهم يأخذون قطنهم عند بداية فتح باب دخول الحصة وأمام احتياج هذه المصانع الشديد للقطن المصرى وقلة الحصة تظهر مضاربات شديدة ترفع سعر القطن المصرى داخل الولايات المتحدة مما يجعل القطن المصرى يصل إلى المستهلك باسعار مغالى فيها وغير طبيعية تفوق اسعار القطن الامريكى بمراحل ، وذلك أيضا مما يجعل المصانع التى تستعمل القطن المصرى تضطر إلى تجهيز رأس مال كبير ينفق فى خزن المواد الخام حتى يضمن لها الحصول على ما تحتاج إليه من القطن المصرى مما يكلف هذه المصانع ويرفع تكاليف انتاجها . وفضلا عن ذلك لا توجد

أى طريقة من طرق التحوط التى تحمى صاحب المصنع أو المستورد ضد التقلبات السعرية فى الأسواق القطنية وهذا التحوط ميسر جدا للمصانع التى تستعمل القطن الأمريكى فى بورصات نيويورك ونيوارليانس وشيكاغو للقطن . وكان لظهور هذه العقبات أمام المصانع المستهلكة للقطن المصرى أثره الكبير فى محاولتها جاهدة التوقف عن الصناعات التى تحتاج إليه او استبدال اقطان أخرى به تكون مشابهة له وان كانت منتجاتها ستصبح أضعف من منتجات القطن المصرى ، ولولا احتياجهم الشديد والشديد جدا للقطن المصرى لزال التعامل به نهائياً فى هذه الأسواق وانتهى استعماله فى هذه المصانع ، وفضلا عن المنافسة الشديدة التى يجدها القطن المصرى من الأقطان المشابهة له سواء الاقطان الأمريكية أم غيرها من الأقطان الأخرى فان خيوط الغزل الصناعية أصبحت من أقوى المنافسة للقطن المصرى نظراً للابحاث العديدة الباهظة التكاليف التى يقوم بها رجال هذه الصناعة للوصول إلى أنواع لها مميزات القطن المصرى بقصد استبداله بهذه الخيوط الصناعية . ويزيد فى العقبات التى تقف فى وجه القطن المصرى فى هذا السوق ارتفاع التكاليف التسويقية لاستيراد القطن المصرى فى الولايات المتحدة نتيجة لصعوبة تمويلها حيث لابد من إجراء كل عمليات الشراء لهذا القطن المحدد بالحصة فى شهر أو اكثر قليلا ، وبعد ذلك يكون الأحد عشر شهرا فى العمل عند هؤلاء المستوردين للقطن المصرى وهذا مما لا يمكن عددا كبيرا من المستوردين ذوى الموارد المالية المحدودة من تمويل القطن المصرى المستورد فى وقت واحد، لأنهم لا يمكنهم ان يمولوا هـذا الاستيراد إلا شهريا فقط ، ولذلك فانه يعتبر من الخطورة الكاملة عليهم تقدمهم فى أسواق القطن المصرى وشراؤهم له لعدم تمكنهم من التحوط وضعفهم أمام منافسة تجار القطن الداخليين الأمريكيين .

وبدراسة المركز التنافسى للقطن المصرى فى الأسواق الأمريكية يمكن القول بأنه لا توجد كمية كبيرة من القطن الأمريكى الطويل التيلة أو الأطول تيلة يمكنها أن تنافس القطن المصرى الاطول تيلة « $1\frac{3}{32}$ بوصة فما فوق » خصوصا السكرنك ، ولهذا فان السياسة الاقتصادية الامريكية التى تضع العوائق أمام القطن المصرى فى الاسواق الامريكية مجحفة لها ولمصر من الوجهة الاقتصادية .

وهذا الموضوع يرتبط ارتباطا كاملا بالناحية السياسية الداخلية الأمريكية ، لان

معظم الناخبين فى الجنوب من زراع القطن ، والوعى الاقتصادى القومى مهما كان لايستطيع تفهيم هؤلاء الناخبين دقائق المشكلات الاقتصادية حتى يمكنهم أن يدركوا أن رفع الحواجز الجمركية أمام القطن المصرى فى دخوله أسواق الولايات المتحدة لايؤثر تأثيراً سلبيا مطلقا على البنيان الاقتصادى الأمريكى ، لأن المصانع الأمريكية وحالة تشغيل العمال فى أشد الاحتياج إلى استعمال القطن المصرى فضلا عن استبدالهم ذلك بدخول القطن المصرى على صورة غزل من بعض الدول الأخرى مما يضطر الولايات المتحدة دائماً أمام هـذا الموقف المعقد إلى التقدم بطلب حصص إضافية سنوية من القطن المصرى ، ولكن هذا يعتبر علاجا وقتيا يؤدى دائماً إلى مضاربات فى أسعار القطن المصرى داخل الأسواق الأمريكية الصناعية على مقدار ما تتقدم الحكومة الأمريكية بطلبه من حصص إضافية . وهذا هو سبب إلحاح كثير من أصحاب المصانع الأمريكية أمام مجلس التعريفة الجمركية الأمريكى فى واشنجتن وتقديمهم لكثير من الشكاوى ضد هذا الموقف المتعنت أمام القطن المصرى مما جعل هذا المجلس يقوم باجراء ثلاثة بحوث كاملة عن موقف القطن الطويل التيلة ، وكانت نتيجة هذه البحوث كلها تؤيد وتصرح بضرورة ترك القطن الأطول تيلة «١٣/٨ بوصة فما فوق » المستورد إلى أمريكا حرا من نظام الحصص ، وفعلا تقدم المجلس بمقترحاته هذه إلى رئيس الجمهورية مناديا بضرورة إلغاء نظام الحصص على هذا النوع من القطن ، ولكن رئيس الجمهورية تحت تأثير العوامل السياسية الداخلية والخارجية رفض هـذه المقترحات بدون تعليل أو إبداء أسباب مؤيدة لرفضه بتاريخ ٨ يوليه ١٩٤٨ وأمام هذا الرفض المجحف ولإرضاء بعض وجهات نظر رجال صناعة الغزل والنسيج غير رئيس الجمهورية تاريخ بدء الحصة من ٢٠ سبتمبر إلى أول فبراير وأعطيت الصناعة تعويضا لتلك المدة ، وفى ذلك العام فتحت الحصة فى أول فبراير ١٩٥٠ وأقفلت يوم ١٠ مارس ١٩٥٠ حيث لا يمكن إدخال قطن مصرى حتى أول فبراير ١٩٥٠

ونتيجة لذلك يمكن القول من الناحية الاقتصادية بأن الصناعات الأميريكية المختلفة تحتاج إلى كمية أكبر من القطن المصرى « ١٣/٨ بوصة فما فوق ، » وفضلا عن ذلك فكل المعلومات والإحصاءات واعتراف الجهات الرسمية الأمريكية

خصوصا مجلس التعريفة الجمركية تدلل على أن القطن المصرى الأطول تيلة لاينافس القطن الأمريكى إلا بدرجة محدودة جداً ، فالقطن المصرى الأطول تيلة لا يستبدل به القطن الأمريكى الطويل التيلة إلا فى حالات نادرة كأن تكون كمية القطن الأمريكى الطويل التيلة صغيرة أو غير كافة لمقابلة احتياجات الصناعة الأميريكية ، وهذا ما لايحدث إلا فى النادر جداً ، ولهذا فان استيراد القطن المصرى لايمكن إدخاله تحت فرض أن كل رطل من القطن المصرى يدخل السوق الأمريكية يحل محل رطل من القطن الأمريكى ، وهذا ما يثبته أى بحث من بحوثهم .

وفضلا عن ذلك فإن ممثلى مصانع الغزل والنسيج يصرحون دائما بأنهم أمام نقص كبير فى بعض أطوال من القطن يحتاجون إليها وكذلك بعض الرتب ، وهذا سيضطرهم إلى أن يقفوا انتاجهم من بعض أنواع المنتجات القطنية ، وعلى وجه عام يجب الغاء هذه القيود الكمية إلغاء نهائيا فى كل من حالات الاستيراد والتصدير وإلا لجأت بعض الدول إلى وسائل أخرى لمقابلة هذه الحواجز التجارية بحواجز أخرى تزيد التجارة الدولية تعقيدا .

والواقع الذى لا يمكن إنكاره أن القطن المصرى يواجه فى هذا السوق الأمريكى كل أنواع القيود التجارية الدولية حتى التفضيل التجارى ، فقد طبقته الولايات المتحدة ضد القطن المصرى منذ عام ١٩٤٠ إذ ألغت استعمال تحديد الحصص بالنسبة للقطن الذى طول تيلته ١ $\frac{1}{32}$ بوصة أو أطول منذ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ثم أحلت بعد ذلك نظام الحصص الفردية محل نظام الحصص العالمية أو العامة منذ ٢٩ يوليه ١٩٤٢ وذلك لتوسيع مجال استيراد القطن البيروى فلقد كان نصيب بيرو من استيراد الولايات المتحدة للأقطان الطويلة التيلة لا يتجاوز ٣ ٪ قبل عام ١٩٤٠ / ٤١ ، ولكنه ارتفع إلى أكثر من ١٠ ٪ فى أعوام ١٩٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ وفى عام ١٩٤٥ / ٤٦ وصل استيراد القطن البيروى إلى ١٣ مليون رطل « ٢٦٫٠٠٠ بالة » أى نحو ٢٨ ٪ من الاستيراد الأمريكى من القطن الطويل التيلة « ١ $\frac{1}{8}$ بوصة أو أطول » .

ومعظم الواردات من القطن البيروى تتألف من قطن بيما الذى يستعمل فى المنسوجات الدقيقة ولكنه بالنسبة لضعف تيلته يمكن استبدال القطن المصرى به

حق فى الأنواع المصرية الأقصر تيلة . وفى النهاية يمكن القول بأن بعض الصناعات الأمريكية فى أشد الحاجة إلى القطن المصرى لمتانته ودقته وطوله وعدم إمكان استبداله بالأقطان الأخرى أو بالخيوط الصناعية المنافسة ، ولهذا يجب الاهتمام بهذا السوق والاتجاه نحو عقد اتفاقات تجارية بين الحكومتين الأمريكية والمصرية تعمل على تخفيف عبء هذه العقبات أو الصعاب التى تقف فى وجه التبادل التجارى بين البلدين.

العوائق التجارية التى تواجه القطن المصرى فى الأسواق الداخلية :

إن الحكومات المصرية فى العهود السابقة لم تدع القطن المصرى يأخذ طريقه وسط هذه العقبات التجارية القاسية ، ولكن وضعت أمامه حاجزاً غير طبيعى ألا وهو ضريبة التصدير، ففى عام ١٩٣٣ فرضت الحكومة المصرية على القطن المصرى المصدر إلى الأسواق الخارجية ضريبة تصدير قدرها حوالى ١,٥ قرش على كل رطل يصدر ، وفى ١٩٤٥ ألغيت هذه الضريبة نهائيا . وفى ١٢ إبريل ١٩٤٨ فرضت ضريبة تصدير ثانية على القطن المصرى قدرها ٢٢٧,٨ قرش لكل ١٠٠ كيلو جرام قطن فارتفعت أسعار القطن المصرى فى الخارج عنها فى الداخل الأمر إلا إذا اقتضى هذه الزيادة البائع الأجنبى من أرباحه ، وفى مارس ١٩٥٠ زيدت ضريبة التصدير إلى ٤٠٠ قرش لكل ١٠٠ كيلو جرام ، وهذه الزيادة أصبحت نافذة المفعول بعد يوم ٣١ أغسطس ١٩٥٠ . وفى ٧ يناير ١٩٥١ أصدرت الحكومة المصرية قراراً بمضاعفة ضريبة الصادر على القطن المصرى التى أصبحت نافذة المفعول منذ منتصف ليل ٧ يناير ١٩٥١ ، ثم أصدرت قراراً آخر فى ١٨ مايو ١٩٥٢ بأن كل الشحنات حتى يوم ٣١ أغسطس ١٩٥٢ تصبح معفاة من ضريبة الصادر ، وتضمن هذا القرار أن تصبح ضريبة الصادر ٦٠٠ قرش منذ أول سبتمبر ١٩٥٢ لكل ١٠٠ كيلو جرام من القطن الكرنك و ٤٠٠ قرش لكل ١٠٠ كيلو جرام من القطن الأشمونى وغيره من الأنواع الأخرى ، ثم بعد ذلك دخلت الحكومة المصرية فى العهد الجديد مشترية للقطن ومحددة لأسعاره بعد إغلاق بورصة عقود القطن أثر التلاعب والمضاربات التى اكتنفت تجارة القطن فى السنين الأخيرة .

وختام القول أن الهدف الأساسى من هذه الضريبة كان مساعدة الغزالين المصريين المضطرين لشراء القطن المصرى بأسعار عالية ثم استعماله فى إنتاج المنسوجات الشعبية

المحددة السعر بواسطة الحكومة على أساس أن سعر القنطار ٤٥ ريالا فى حين أن سعره وصل أحيانا إلى ضعف هذا الرقم ، وذلك لأن الصناعة المصرية للغزل والنسيج لا يمكنها أن تستعمل من أصناف القطن غير القطن المصرى فى إنتاج منسوجات خشنة تنحصر فى إنتاج غزل نمرة ١٦ ، ١٧ وهو الذى يلزم لإنتاج الملابس الشعبية التى يحتاج إليها السكان الريفيون الذى يبلغون حوالى ٣/٤ سكان الجمهورية .

ونتيجة لذلك ارتفعت تكاليف إنتاج هذه المنسوجات لضرورة استعمال القطن المصرى إجباريا فيها ، وهذا هو ما جعل الحكومة تفرض ضريبة الصادر لتدفع منها إعانات ومساعدات لمصانع الغزل والنسيج المصرية فى صورة فروق أسعار للقطن المصرى جارية مع السعر المحدد وهو ٤٥ ريالا للقنطار ، ولكن هذه الإعانات وهذه المساعدات لم تكن حلا ناجعا لهذه المشكلة . ولهذا فان الحل الوحيد لها هو إمداد هذه الصناعة الناشئة بالأقطان القصيرة الرخيصة من الدول الأخرى ولا يكون ذلك إلا باستبدالها بأقطان مصرية طويلة التيلة خلال اتفاقات تجارية حكومية تمكن الصناعة المصرية من إنتاج الأقمشة بالأسعار التى تفرضها عليها الحكومة وتتفق مع مقدرة المستهلك الشرائية وتمكن حصول المصنع على ربح معقول دون الالتجاء إلى تقديم إعانات تفرض فى صورة ضريبة تصدير تقف عقبة فى سبيل تسويق القطن المصرى فى أسواقه العالمية .

معالم رئيسية لسياسة قطنية تسويقية سليمة متطورة :

إن الأمم لا يمكنها أن تنتظر رخاء أو تأمل فى عالم متكامل وسط هذه الأنواء الاقتصادية : من عقبات تجارية ، إلى قيود نقدية وتحديد تبادل كمى أو غير كمى ، وتعاريف جمركية مانعة ، ونظام حصص مرهق للبنيانات الاقتصادية القومية والدولية والآن ونحن فى جو تعمل فيه الدول متكاتفة للنهوض بمستوى الأمم التى انهكتها الحروب والتى لم تستكمل استغلالها الاقتصادى لمواردها الطبيعية والانسانية سواء أكانت لمصلحتها الخاصة أم لمصلحة دول العالم عامة يجب أن يتجه هدفنا نحو زيادة رقعة التجارة الدولية واتساعها وجعل الجو التجارى العام أكثر حرية عما كان فى الماضى ، ذلك لان السياسة الدولية الاقتصادية استمرت ردحا من الزمان تتجه

بالاقتصاد العالمى نحو حروب اقتصادية دائمة ، ولكن الآن عرفت كل دولة أن التعاون الاقتصادى الدولى أهم الأسس التى يبنى بها أمن دولى مستقر ، فعقدت الدول المؤتمرات الدولية التجارية العديدة أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية كمؤتمر لندن فى ١٩٤٦ ومؤتمر جنيف ١٩٤٧ ومؤتمر هافانا فى شتاء ١٩٤٧ – ٤٨ حيث اشتركت فيه ٥٦ دولة وأمضى اتفاق هافانا من ٥٣ دولة فى ٢٤ مارس ١٩٤٨ ولقد أسفرت هذه المؤتمرات عن قرارات مبشرة نحو تجارة دولية حرة ، وقد اعترفت هذه المؤتمرات باستقلال الأمم الاقتصادى ، وبأن الرخاء الاقتصادى هو الأساس الذى يجب أن يبنى عليه السلام والأمن الدولى . ولقد جاء فى خطاب الرئيس ترومان فى ٨ يناير ١٩٤٩ أن الأمم إذا لم تقدر على بيع منتجاتها الزراعية والصناعية والعمالية فان كل أساس للأمن الدولى والاقتصادى يعتبر لا وجود له ، وإن لم تنتشر التجارة الدولية وتأخذ طريقها حرة فان كل مشروعاتنا العمرانية الدولية مقضى عليها وتعتبر نقداً لاقيمة له ، وأن هذه العقبات والحواجز الموضوعة فى التجارة الدولية إن لم تخفف فان التجارة بين الأفراد ستصبح من الصعوبة بمكان ، ولهذا وجب أن تعمل الولايات المتحدة على إيجاد تجارة دولية أكثر حرية .

هذه صورة من صور الرأى العام العالمى نحو الحواجز التجارية وأضرارها فجدير بمصر أن تعمل على وضع سياسة اقتصادية قطنية تسويقية سليمة تهدف إلى التخلص من هذه العوائق والعقبات التجارية للوصول بالاقتصاد القومى المصرى الذى يرتكز على القطن كسلعة رئيسية فى ميزانه التجارى إلى تحقيق أهم أهدافه وهو رفع مستوى معيشة السكان عن طريق زيادة الدخل الفردى الزراعى والتجارى باتباع سياسة اقتصادية سليمة تعتمد على التوسع الاقتصادى الأفقى والرأسى فانى أضع مع هذه الظروف تحت نظر الحكومة بعض مقترحات تهدف إلى وضع سياسة قطنية سليمة :

١ – الاتفاقات التجارية : إن الحكومة المصرية يمكنها أن تدخل فى اتفاقات تجارية تعمل على التخلص من التفضيلات التجارية ونظام الحصص وغيرها من التعريفات الجمركية التى تقف فى وجه القطن المصرى ويمكنها القيام بذلك على أساس أن تتخذ مصر الخطوات نحو العمل على خفض حواجزها الجمركية كالتعريفة الجمركية المصرية وضرائب التصدير ، ويمكن عقد مثل هذا الاتفاق مع الولايات المتحدة

تحت قانون الاتفاقات التجارية الدولية الأمريكى الصادر فى سنة ١٩٣٤

٢ — تبادل القطن الطويل التيلة بالأقطان القصيرة التيلة :

إن صناعة المنسوجات فى مصر تعتمد على القطن المصرى فقط ، وإلى الآن لم تتمكن هذه الصناعة من المطابقة بين المنتجات التى تنتجها ويحتاج إليها الشعب وبين استعمال القطن المصرى خصوصا فى حالة ارتفاع أسعاره عن أسعار الأقطان العالمية الأخرى ، ذلك لأن القطن المصرى يستهلك فى المصانع المصرية إجباريا رغم كون هذه المصانع مضطرة إلى انتاج منسوجات خشنة ثقيلة ، وهذه تصنع فى جميع مصانع العالم من أصناف القطن القصيرة التيلة التى يستهلك المصريون أكثر استهلاكهم من منسوجاتها خصوصا أهل الريف الذين يكونون ٧٥ ٪ من سكان الجمهورية المصرية ولهذا فان من الضرورى معاونة هذه الصناعات حتى يمكنها أن تواجه أسعار المستهلكين ذوى الدخول المنخفضة المحدودة بأن تتجه الحكومة إلى عقد اتفاقات مع الدول المنتجة للقطن على استيراد الفائض من القطن القصير التيلة ذى الأسعار المنخفضة ، ويمكن ربط ذلك بتصدير كميات من القطن المصرى إنقاذا للدول المنتجة للأقطان القصيرة التيلة كى تتخلص من فائض إنتاجها من القطن وتحصل على احتياجاتها من القطن المصرى ، ويمكن اتمام هذا الاتفاق مع الهند والولايات المتحدة الأمريكية والباكستان على أن يكون الاتفاق فى مصلحة الدولتين المنتجتين للقطن .

٣ — الاتفاق الدولى للقطن :

إن اللجنة الدولية للقطن فى الولايات المتحدة تعمل منذ عدة سنوات على عقد اتفاق دولى للقطن كاتفاق القمح الذى يجعل الدولة المنتجة والمستهلكة تتفق سنويا على حصة كل دولة منتجة وكل دولة مستهلكة ، وعلى الحد الأدنى للسعر الذى تجرى به هذه الصفقات ، وذلك بحسب احتياجات وانتاج الدول المختلفة . ورغم أن تنفيذ هذا الاتفاق فى محصول القطن لا يخلو من مشاكل وعقبات ، لأن للقطن أنواعاً وأصنافاً عديدة ورتبا كثيرة ، وهذا سيؤدى حتما إلى تعقد الاتفاق على الأسعار التى ترضى الطرفين ، والذى يزيد المسألة تعقيدا النظم التى سارت عليها كل دولة منتجة لكى تساعد تصديرها لقطنها ، مثل الوسائل التى اتخذتها الحكومة الأمريكية

كاعانات التصدير واتجاه كثير من الدول المنتجة الأخرى إلى تحديد حد أدنى لأسعار قطنها وربما يكون تحديد حد أعلى وحد أدنى أى تحديد مدى سعرى يحل بعض المشاكل أمام عقد هذا الاتفاق الدولى فيجعل من الممكن التفكير فى مثل هذا الاتفاق خاصة وأن منافسة الألياف الصناعية تزداد يوما عن آخر أمام الدول المنتجة للقطن جميعاً، وهذا يوحد أهداف هذه الدول فى حل مشكلة الإنتاج القطنى فى العالم .

٤ — التبادل المتعدد للزروع ومنتجاتها :

وهناك ناحية أخرى تستحق الاعتبار ، وهى إمكان إجراء اتفاق وعقد لشراء كميات من زرع أو أكثر من البلاد التى يوجد بها فائض من هذه الزروع كالذرة والقمح والقطن فى الولايات المتحدة ، وتبادل هذه الزروع مع القطن المصرى بكميات أكثر من التى يحددها نظام الحصص ، فاذا وجد مثلا فائض من الزروع فى عام ما استطاعت مصر أن تعقد عقداً مع الدولة ذات الفائض على أن تأخذ منها هذا الزرع مقدما وتسدد ثمنها قطنا أى أن التسليم للقطن المصرى يكون متأخراً ، ويمكن عمل ترتيبات مالية للوصول إلى مدى المديونية الشرائية من الزروع ذات الفائض حتى يمكن أن يسدد الثمن بأقطان مصرية . هذا ويمكن عقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول على أن يكون استيرادنا من الخارج على أساس الدفع بكميات من القطن المصرى . وعلى وجه عام فإن النظرية العامة لهذه المقترحات المختلفة هى تشجيع زيادة استهلاك وتصدير القطن المصرى فى الأسواق الخارجية وإيجاد أسواق ثابتة ، وهذا يمكن أن يعطينا فكرة عامة عما يجب أن تكون عليه معالم السياسة الاقتصادية القطنية التى يمكن أن نتبعها لحل مشكلة من أهم مشاكلنا الحيوية .

٥ — إنشاء معهد بحوث لدراسة إمكانيات أسواق القطن المصرى :

أهم مشاكلنا اليوم فى إنتاج القطن هو الناحية التسويقية أو التصريفية التى تعمل على دراسة الطلب الفعال على القطن المصرى ، ومعرفة العوامل التى تعمل على حفظه فى مستوى عال ، ولقد ثبت أن الطلب الفعال فى الأسواق العالمية على القطن المصري يعتمد اعتماداً كبيراً على القوة الشرائية للمستهلك وعلى التسويق الصحيح ،

ولهذا يجب إنشاء معهد بحوث تسويقية للقطن يكمل عمـــل مجلس مباحث القطن التابع لوزارة الزراعة المصرية الذى يهتم اهتماما كبيراً بالناحية الإنتاجية والذى أغفل إغفالا تاما الناحية التسويقية التى تعتبر أكثر أهمية من الناحية الإنتاجية رغم أن قرار إنشاء هذا المجلس جعل من أهم وظائفه دراسة الناحية التسويقية . ولهذا كان من الضرورى اليوم إنشاء معهد للبحوث التسويقيـــة تشرف عليه مجموعة من الإخصائيين فى تسويق القطن ويكون أهم أهدافه جمع الإحصاءات والمعلومات والبيانات التسويقية عن الإنتاج والطلب والعرض والأسعار حتى يتمكن الإخصائيون من رسم سياسة اقتصادية صحيحة لتسويق القطن ، ويمكن لهذا المعهد أن يقوم بالدراسات الكفيلة بإعطاء صورة صحيحة عما يحتمل أن يكون عليه الطلب على القطن المصرى فى المدى القصير ، وعن الحالة الاقتصادية فى الأسواق العالمية مع ضرورة التأكد من أن دراســـة التوزيع والتسويق والدعاية كفيلة بضمان المحافظة على أسواق القطن المصرى فى الخارج. ولقد توصل الاقتصاديون التسويقيون إلى إيجاد عـــدد كبير من التحاليل الاقتصادية والإحصائية التى يمكن منها معرفة إمكانيات الأسواق والطلب الفعال فى هذه الأسواق، ويمكن أن تجرى هذه الدراسات تحت فروض مختلفة متخذة لكل أمر أهبته ولكل ظرف عدته رغم كثرة المشاكل والمعقدات ، هذا وإن إنشاء المعهد الآنف الذكر يعتبر من أهم الأسس التى يجب أن تبنى عليها سياستنا التسويقية للقطن فى المستقبل حتى يمكنه أن يتعاون مع الملحقين المصريين التجاريين والزراعيين فى مختلف أنحاء أسواق القطن العالمية واضعاً لهم المناهج والمباحث التى يجب أن يوافوا مصرها فى نهضتها الحديثة ، وبذلك تتمكن الحكومة من تحقيق أهداف سياسة الجمهورية الاقتصادية من ناحية التجارة الدولية التى ترتبط ارتباطا وثيقا بتسويق محصول مصر الأول وهو « القطن » .